المملكة الأردنية الهاشمية

اللجنة الملكية لشؤون القدس

الأمانة العامة

اخبار وواقع القدس

تقرير يومي

الأحد ٢٠٢٣/٨/١٣

العدد ١٥١

للمزيد من الأخبار تابعونا على:

https: //www. facebook. com/rcjjo

https: //www. youtube. com/rcja

https: //www. rcja. org. jo

شؤون سياسية

- القمة الثلاثية المصرية الأردنية الفلسطينية الأحد ٤٤
- الأردن يرحب بإعلان أستراليا العودة لمصطلح الأراضي الفلسطينية المحتلة ٤
- السلطة الفلسطينية تعلن انسحاب ١٥ شركة دولية من المستوطنات وتبدأ ملاحقة شركتين إسبانيتين تعملان في القدس ٥
- كنعان لـــ "الدستور": الاحتلال يواصل انتهاكاته بحق الأسرى وأسرهم ٦

شؤون قانونية

- "العدل الدولية" ومحاكمة الاحتلال الإسرائيلي ٧

اعتداءات

- عشرات المستوطنين يقتحمون المسجد الأقصى المبارك ١٠
- إصابة ٣ فلسطينيين بجروح خلال اعتداء المستوطنين عليهم في القدس ١٠
- الاحتلال يجبر عائلة مقدسية على هدم جزء من منزلها ذاتياً ١١

تقارير/ اعتداءات

- الأمم المتحدة: عدد الفلسطينيين الذين قتلتهم إسرائيل حتى الآن هذا العام يتجاوز العدد الإجمالي للقتلى في عام ٢٠٢٢ بأكمله ١٢
- محكمة الاحتلال تقر هدم ستة منازل في الولجة ١٣

استيطان

- الاحتلال ينفذ أضخم مخططات استيطانية ١٤

تقارير

- مطالبات بتدخل دولي.. والمستوطنون يصعدون اعتداءاتهم على الفلسطينيين وممتلكاتهم ١٦
- مصير مجهول ينتظر طلبة مقدسيين بعد تجميد المتطرف سموتريتش ميزانية التعليم ١٧
- عائلة صب لبن تطالب بالتصدي لتغوّل الاحتلال على المقدسيين وممتلكاتهم ١٩

التذمر من سياسات إسرائيل

- أكثر من ١٢٠٠ أكاديمي يوقعون عريضة تتحدث عن النظام العنصري الإسرائيلي ٢٠

آراء عربية

- منظومة ثلاثية جديدة في القضية ٢٢

أخبار بالانجليزية

- **Jordan welcomes Australia's 'Occupied Palestinian Territories' stance** ٢٣
- **President Abbas to travel to Egypt tomorrow to participate in the Egyptian-Jordanian-Palestinian tripartite summit** ٢٣
- **Australian Senator urges government to recognize State of Palestine** ٢٣
- **UN: Number of Palestinians killed by Israel so far this year surpasses the total number killed in all of 2022** ٢٤
- **Occupation forces detain two Palestinians in Jerusalem, Jenin** ٢٥

شؤون سياسية

القمة الثلاثية المصرية الأردنية الفلسطينية الأحد

القاهرة – يصل رئيس دولة فلسطين محمود عباس، يوم الأحد ٢٠٢٣/٨/١٣، إلى جمهورية مصر العربية، في زيارة رسمية تلبية لدعوة أخيه الرئيس عبد الفتاح السيسي، للمشاركة في أعمال القمة الثلاثية المصرية الأردنية الفلسطينية .

وقال سفير فلسطين لدى مصر دياب اللوح، إن القمة الثلاثية التي تجمع الرئيسين محمود عباس وعبد الفتاح السيسي، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، في مدينة العلمين الجديدة، تأتي تجسيدا للتشاور والتعاون الدائم والمستمر تجاه القضايا المتعددة على المستويات العربية والإقليمية والدولية ولتوحيد الرؤى للتعامل مع التحركات السياسية والإقليمية والدولية.

ويبحث القادة الثلاثة، آخر مستجدات القضية الفلسطينية وتنسيق المواقف لحشد الدعم الدولي لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني وإنجاز حقوقه الوطنية المشروعة في الحرية والاستقلال وإقامة دولته بعاصمتها القدس الشرقية.

وشكر السفير اللوح الشقيقة الكبرى مصر بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، لاستضافة هذه القمة، ومساعيها المقدرة لدعم الشعب الفلسطيني، ونصرة قضيته العادلة على درب الحرية والاستقلال، كما أعرب عن تقدير فلسطين قيادة وشعبا للجهود الحثيثة التي تبذلها المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة الملك عبد الله الثاني دفاعا عن القدس ومقدساتها.

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٣/٨/١٢

***

الأردن يرحب بإعلان أستراليا العودة لمصطلح الأراضي الفلسطينية المحتلة

عمّان – بترا – رحّبت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بإعلان وزيرة الخارجية الأسترالية عزم حكومة بلادها العودة لاستخدام مصطلح "الأراضي الفلسطينية المحتلة"، وتأكيدها على أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي.

وثمّن الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير سنان المجالي موقف الحكومة الأسترالية واعتبره موقفاً إيجابياً ينسجم مع القانون الدولي، والجهود المستهدفة التوصل لحل الدولتين، السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم، الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرأي ٢٠٢٣/٨/١٢ ص١

***

السلطة الفلسطينية تعلن انسحاب ١٥ شركة دولية من المستوطنات
وتبدأ ملاحقة شركتين إسبانيتين تعملان في القدس

غزة – أكدت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، أن ١٥ شركة دولية، أوقفت عملها داخل المستوطنات الإسرائيلية، بعد ورود أسمائها ضمن عشرات الشركات التي تم إدراجها في "القائمة السوداء" للأمم المتحدة، في وقت تواصل المساعي لملاحقة شركتين إسبانيتين، لا تزالان تعملان في مشروع القطار الاستيطاني بالقدس المحتلة. وأعلنت وزارة الاقتصاد، أن ١٥ شركة دولية، أوقفت نشاطها الاستيطاني من أصل ١١٢ شركة، تم إدراجها في "القائمة السوداء" الدولية الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وأكدت في ذات الوقت، أن العمل جارٍ على ملاحقتها كبقية الشركات التي لا تزال تعمل في المستوطنات. وقد أعلنت الأمم المتحدة عن تلك القائمة، التي ضمت أسماء شركات دولية كبيرة، اضطرت بعضها إلى الانسحاب من العمل في المستوطنات، بسبب انتقادات حقوقية، أو خوفا من الملاحقة القانونية. وقد تعهدت السلطة الفلسطينية بملاحقة تلك الشركات التي تعمل في أراضٍ فلسطينية محتلة، قام الاحتلال بمصادرتها بالقوة، خاصة بعد قرارات الأمم المتحدة المتكررة التي تؤكد عدم شرعية الاستيطان.

وفي هذا السياق، طالب وزير الاقتصاد الوطني خالد العسيلي، نظيره وزير الصناعة والتجارة والسياحة الإسباني هيكتور خوسيه إيرناندیز، باتخاذ إجراءات عاجلة بحق شركتي (CAF) و(GMV) الإسبانيتين اللتين تساهمان في إنشاء مشروع القطار الخفيف وتوسيعه في مدينة القدس المحتلة مع شركة Shappir الإسرائيلية. ودعا العسيلي في رسالة وجهها إلى نظيره الإسباني، إلى مطالبة الشركتين بالانسحاب، ووقف أعمالهما فورا في هذا المشروع غير القانوني الذي قال إنه "يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار مجلس الأمن الدولي التابع لها رقم ٢٣٣٤". وأشار إلى أن هذا المشروع يقوم على توسيع خطوط القطار وربط المستوطنات في القدس الشرقية بالجزء الغربي للمدينة. وذكر العسيلي في رسالته، أن القدس الشرقية تقع ضمن الولاية القانونية الفلسطينية حسب القانون الدولي، وأن انتهاك الشركتين للقانون ليس فقط لأن أعمالهما تجري في مستوطنات تم توسيعها أو بناؤها على حساب أراضٍ فلسطينية مستولى عليها، ولكن أيضا لأن ذلك يساهم في التهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين، وتقطيع أواصر مجتمعاتهم. وحذر من أن الاستمرار في الانخراط في هذه الأنشطة غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة "ستكون له عواقب قانونية خطيرة على الشركتين".

وكانت منظمة العفو الدولية طالبت في نهاية عام ٢٠٢٠ شركة (CAF) وقف العمل في المشروع فورا، وطلبت بإدراج الشركة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة للشركات التي لها أنشطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأكدت المنظمة الحقوقية، أن الأعمال الأساسية لإنشاء المستوطنات "تشكل جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية".

القدس العربي ٢٠٢٣/٨/١١ ص٧

كنعان لـــ «الدستور»: الاحتلال يواصل انتهاكـــــــاته بحق الأسرى وأسرهم

عمان – ماجدة أبو طير – أكد الأمين العام للجنة الملكية لشؤون القدس، عبدالله توفيق كنعان أنّ الاعتقال والاسر يشكل أداة ابرتهايد يمارسها الاحتلال الاسرائيلي لكسر ارادة وصمود الشعب الفلسطيني، حيث تشير الاحصائيات الى اعتقال حوالي مليون أسير فلسطيني منذ عام ١٩٦٧م، بينما يقبع اليوم في سجون الاحتلال ٥٠٠٠ أسير، منهم ٣٢ أسيرة و١٦٠ طفلاً وأكثر من ١٠٠٠ معتقل اداري، وإمعاناً في قهرهم وظلمهم صدر بحق حوالي ٥٥٠ منهم الحكم المؤبد، ونظراً لسوء الاوضاع في السجون يعاني حوالي ٧٠٠ أسير منهم من الامراض المزمنة. ووفقا لكنعان في تصريحاته لـــ»الدستور» فإن الاسرى والمعتقلين يتوزعون في ٢٣ سجناً ومعتقلاً ومركز تحقيق اسرائيلي، منها سجن عسقلان وعوفر والدامون والنفحة، ويتعرض الاسرى فيها للضرب المبرح والتفتيش المستمر والغرامات المالية التي تسحب من حساباتهم الشخصية ويحرمون من النوم ويتعرضون للعزل الانفرادي والاعتداء عليهم اثناء نقلهم للمحاكم العسكرية، اضافة الى حرمانهم التواصل مع اهاليهم سواء بالزيارة أو الاتصال الهاتفي.

وبخصوص التشريعات العنصرية التي تستهدف الاسرى فقد اصدر الكنيست وعبر الـــسنوات الكثير منها، ففي عام ٢٠١٩م صادق الكنيست على قوانين تتضمن حسم مخصصات رواتب الأسرى والشهداء من أموال السلطة الفلسطينية، اضافة الى تعديل قانوني يشمل استثناء الأسرى الفلسطينيين من توسيع المساحة المخصصة للمعتقل الواحد في السجون، كذلك منع خفض فترات الاعتقـــال للأســـرى الفلسطينيين في السجون ومنع تقليص فترات سجنهم، اضافة الى المضي قدما في تشريع قوانين مثل منع علاج الاسرى وتنفيذ حكم الاعدام بحقهم، ونظراً لالتزام الحكومة الاسرائيلية الحالية بالبرامج الحزبية الصهيونية وتسليمها الحقائب الوزارية لاعضاء هذه الاحزاب، بدأت تتضح معاناة الشعب الفلسطيني بمن فيهم الاسرى، فمع وزارة بن غفير بدأت تتضح معالم سياسة خطيرة ضد الاسرى تشمل تعذيبهم والزامهم بدفع تكاليف علاجهم من حساب (الكنتينا/ المقصف) الخاص بالاسير عند مراجعة عيادات الاسنان داخل السجون، وسحب هوية الاقامة من الاسرى المقدسيين مما يعني استحالة دخولهم مدينة القدس في حال تم الافراج عنهم.

وفي الختام يبين كنعان ان اللجنة الملكية لشؤون القدس وهي ترصد تزايـــد نهـــج الاحـــتلال الاسرائيلي في انتهاك حقوق الاسرى، توجه رسالة للمنظمات الدولية وحقوق الانسان بوقف معاناة الاسير الفلسطيني بمن فيهم أسرى مدينة القدس الذين بلغت نسبتهم عام ٢٠٢٣م حوالي ٤٧ % من مجمـــوع الاسرى في فلسطين المحتلة بواقع ٢٠٠٠ شخص معتقل منهم ٤٦٥ قاصراً، و٥٨ سيدة وفتاة، مما يعكس السياسة الاستعمارية الاسرائيلية بتفريغ مدينة القدس وتهجير أهلها لتوطين المستعمرين مكانهم، ضمن سياق خطة تهويد وعبرنة القدس المحتلة.

الدستور ٢٠٢٣/٨/١٣ ص١٠

***

شؤون قانونية

"العدل الدولية" ومحاكمة الاحتلال الإسرائيلي

* عبد الحميد صيام

محاكمة الاحتلال الإسرائيلي في محكمة العدل الدولية مقبلة. اكتملت الملفات وقدمت المرافعات خطيا مرفقة بالوثائق، وسنرى في ربيع العام المقبل مرافعات شفوية أمام قضاة المحكمة من ثلة منتقاة من المحامين الدوليين لإثبات أن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني ويجب أن ينتهي ويرحل، وعلى الدول جميعها أن تتعامل مع الكيان على أنه كيان باغ وظالم وقاهر وعنصري ومنتهك لكل القوانين الدولية. هذا لا يعني أن الكيان سيتفكك ويهزم ويرحل مع صدور الرأي القانوني، لكنها معركة قانونية يمكن الانتصار فيها بالضربة القاضية، فمعاركنا مع هذا الكيان الشرس متعددة الجوانب متشعبة المسالك متنوعة الساحات وعلينا أن ننازله في كل الميادين وكل المجالات، والقانون الدولي أحد هذه الميادين المهمة التي تعريه وتعزله وتسهل مهاجمته وسد المنافذ عليه وتصعيد سبل مقاطعته ووقف الاستثمار فيه وسحب ما هو موجود وتوسيع رقعة العقوبات عليه.

هذه معركة حامية يجب أن نكون مستعدين لها جميعا وعلينا ألا نقلل من أهميتها. إنها الخطوة، ربما ما قبل الأخيرة، لتصنيف هذا الكيان رسميا نظام فصل عنصري من قبل المجتمع الدولي ما يمهد للإطاحة به كما حصل مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

وأود في هذا المقال أن أحدّث المعلومات لدى القراء حول تطورات إحالة ملف الاحتلال إلى محكمة العدل الدولية، بعد أن واكبت الموضوع منذ بدايته وكتبت مقالين عن أهميته. وللتذكير فقد اعتمدت الجمعية العامة بتاريخ ٣٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢، آخر يوم عمل في السنة، قرارا تاريخيا لتحويل ملف الاحتلال الإسرائيلي إلى محكمة العدل الدولية لتقديم رأي قانوني حول مسألتين: شرعية الاحتلال الإسرائيلي ومدى تعطيله لحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وإذا ما توصلت المحكمة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي غير شرعي إذن يجب أن ينتهي. والسؤال الثاني هو إذا كان الاحتلال غير شرعي، فما هي تبعات هذا الاحتلال على الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة، أي كيف ستتعامل الدول والمنظمات الدولية مع احتلال غير قانوني يدمر فرصة إعطاء الشعب الواقع تحت الاحتلال حقه في تقرير المصير.

لقد نجح القرار بعد ضغوطات خرافية من قبل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وثلة من الدول تدور في فلكيهما، بغالبية ٨٧ صوتا إيجابيا و٢٦ صوتا سلبيا وتصويت ٥٣ دولة بـ "امتناع" وغياب ٣٧ دولة.

قام رئيس الجمعية العامة بتحويل القرار والولاية التي ينص عليها لمحكمة العدل الدولية وبالتالي انتقلت المسؤولية من الجمعية العامة للمحكمة للبت في القرار وتنفيذه حسب الأصول والقواعد المتبعة. وقسمت المحكمة العملية إلى أربعة أقسام يليها الرأي القانوني: تقديم المرافعات الخطية، مراجعة

المرافعات، المرافعات الشفوية بحضور المحامين ثم قيام القضاة بدراسة الملفات والوثائق وإصدار الفتوى أو الرأي القانوني.

المرحلة الأولى – تقديم المرافعات الخطية

بدأت هذه المرحلة منذ وصل الملف إلى المحكمة وانتهت في ٢٠ يوليو/تموز. وقد قدمت نحو ٥٨ مرافعة مكتوبة من بينها ثلاث من الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. وقد ألحقت بالمرافعات وثائق داعمة للموقف الذي يتم عرضه في مرافعة تلك الدولة. الدول الخمسة الدائمة العضوية قدمت مرافعاتها وقسم كبير من الدول العربية ودول أخرى من القارات جميعها.

والمرافعة يجب أن تكون محصورة في الموضوع أي شرعية الاحتلال، والآثار التي نتجت عن الاحتلال والأضرار والانتهاكات التي أدت إلى تعطيل قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه في تقرير مصيره. قلة من الدول أخذت موقفا مؤيدا للكيان تحت حجة "عدم الاختصاص" أي أن المسألة يجب ألا تبحث في محكمة العدل الدولية. وتكاد الولايات المتحدة تنفرد بتقديم مرافعة مطولة دفاعا عن الكيان ربما أكثر من الكيان نفسه.

وتقوم المرافعة الفلسطينية التي قدمتها بعثة فلسطين لدى الأمم المتحدة بالتعاون مع مجموعة من خيرة المحامين الدوليين على ثلاثة أعمدة: الاحتلال غير قانوني. ففي القانون الدولي الاحتلال حالة مؤقتة تنتهي بانتهاء المواجهات العسكرية، وهذا الاحتلال تحول إلى احتلال دائم، وهذه النقطة مرتبطة بالعمود الثاني من المرافعة وهو ضم الأرض الواقعة تحت الاحتلال وهذا أمر لا تخفيه إسرائيل حيث أعلنت ضم القدس الشرقية رسميا عام ١٩٨٠ وصوت عليها الكنيست ليصبح الضم جزءا من القانون الأساسي الذي لا يلغى إلا بتصويت ثلثي أعضاء الكنيست، وصدر على إثر ذلك قراران مهمان عن مجلس الأمن ٤٧٦ و٤٧٨ (١٩٨٠). والعمود الثالث هو فرض نظام الفصل العنصري على السكان الفلسطينيين، أي ممارسات وقوانين مختلفة لفئتين من الناس تعيشان بين البحر والنهر، مع التأكيد على الممارسات والقوانين التي يتعرض لها سكان الأراضي المحتلة.

وهناك فريقان يعملان للتحضير لهذه المرافعة: فريق قانوني مكون من ثمانية محامين دوليين ذوي خبرة نادرة وخاصة في المرافعات أمام محكمة العدل الدولية. وفي موازاتهم فريق سياسي فلسطيني يتكون من خيرة العقول والتجارب في المسائل الدولية. وقد أنجز الفريق مرافعة من ألف صفحة تم اختصارها وضبطها في نحو ٤٠٠ صفحة مركزة ومدققة وموثقة.

المرحلة الثانية – مراجعة المرافعات من قبل الدول المشاركة

تنتهي هذه المرحلة في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول المقبل والتي يسمح فيها لكل الجهات التي قدمت مرافعات أن تراجع المرافعات الأخرى جميعها وتكتب ملاحظاتها وتقدمها للمحكمة. فمن حق كل دولة أن تطلع وتقرأ وتراجع وتجادل اتفاقا أو اختلافا مع ما جاء في طرح هذه الدولة أو تلك. بعض تلك المداخلات خارج النص. لكن لا أحد يجادل ضد الحقوق الفلسطينية، ولا أحد يشكك في دور وحيادية

وأهمية محكمة العدل الدولية. بعض المرافعات المؤيدة للكيان تشير إلى الاتفاقيات الثنائية بين الطرفين، ما يدل على أن هناك خواءً وخروجا عن النص، فالمسألة تتعلق باحتلال طال أمده بدأ يتحول إلى ضم أرض دائم وفرض نظام فصل عنصري على السكان. ومعظم المرافعات المكتوبة القريبة من إسرائيل تركز على النقاط الإجرائية، ويمكننا أن نقول إن الغالبية الساحقة من المرافعات تؤيد الموقف الفلسطيني. فالشهور الثلاثة المقبلة ستكون فرصة لتقديم مرافعات إضافية وردود وتوضيحات على كل ما ورد في مرافعات الآخرين.

المرحلة الثالثة – المرافعات الشفوية في المحكمة

ستطلب المحكمة من الأطراف المعنية أن يتقدموا للمحكمة لتقديم مرافعة شفوية تستمر لمدة ثلاث ساعات. وبعد مداخلة قصيرة ومقتضبة من المجموعة السياسية يأتي دور فريق الدفاع المكون من ثمانية محامين دوليين متخصصين في القانون الدولي. ونود أن نذكر منهم مايكل لينك، الذي عمل مقررا خاصا للأمم المتحدة في موضوع انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والمحامي الفرنسي ألان بيليه الذي رافع أمام المحاكم الدولية وخاصة محكمة العدل الدولية أكثر من ٦٠ مرة، وجون دوغارد المحامي المعروف من جنوب أفريقيا والذي كتب كثيرا عن نظام الفصل العنصري ودافع عن حقوق الإنسان للفلسطينيين وكان عضوا في لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة. ومنهم بول رايكر المحامي البريطاني الذي دافع عن نيكاراغوا والساندانيستا في نفس محكمة العدل الدولية، ومنهم أميرة نجم المحامية المصرية التي تشغل منصب المستشار القانوني للاتحاد الأفريقي. وقد يأتي دور المرافعات الشفوية في الربيع المقبل.

المرحلة الرابعة والأخيرة – الرأي القانوني

هذه المرحلة من اختصاص المحكمة وقضاتها الخمسة عشر، مرحلة دراسة المرافعات والمعلومات والوثائق من قبل القضاة، والتي قد تطول أو تقصر، لكنها تنتهي عندما يتوصل القضاة إلى رأي قانوني بالإجماع أو شبه الإجماع. ففي حالة جدار الفصل العنصري صدر الرأي الاستشاري بتاريخ ٩ يوليو/تموز ٢٠٠٤ بغالبية ١٤ قاضيا وامتناع القاضي الخامس عشر الأمريكي. نأمل هذه المرة أن يأخذ الرأي القانوني إجماعا، إذ كيف يمكن الدفاع عن موقف قانوني واضح حول احتلال تحول إلى احتلال دائم واستيلاء على أرض بالقوة المسلحة؟ القانون الدولي هنا واضح لا يترك فرصة للتردد والحيرة.

بقي أن نشير إلى الدور الأساسي الذي لعبته بعثة فلسطين لدى الأمم المتحدة في الإعداد لقرار الجمعية العامة منذ أكثر من خمس سنوات والتحضير لتبعاته وإعداد الوثائق والأطروحات ودعوة الخبراء القانويين المؤهلين لمحاكمة هذا الكيان الفاشي أمام العالم وإصدار موقف من أعلى محكمة قانونية في العالم. بالتأكيد ستكون محاكمة القرن، فلنستعد لما بعد إصدار الفتوى القانونية.

* محاضر في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة رتغرز بنيوحرسي

القدس العربي ٢٠٢٣/٨/١١ ص٢٢

***

اعتداءات

عشرات المستوطنين يقتحمون المسجد الأقصى المبارك

نادية سعد دين – عمان – اقتحم عشرات المستوطنين، أمس، المسجد الأقصى، من جهة "باب المغاربة"، وقاموا بتنظيم جولات استفزازية في باحاته، وأداء الطقوس التلمودية المزعومة في منطقة باب الرحمة، شرقي المسجد، بحماية قوات الاحتلال، وفق دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس المحتلة يوم (الجمعة ٢٠٢٣/٨/١١) للاحتشاد بالمسجد الأقصى المبارك لحمايته والدفاع عنه ضد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، ومستوطنيه، في ظل تحرك الجماعات المتطرفة لتنظيم اقتحام جماعي ومحاولة "ذبح القرابين" المزعومة في الأيام المقبلة، في انتهاك صارخ لحرمة المسجد واستباحة باحاته.

وتكثفت الدعوات الفلسطينية للمشاركة الواسعة في حملة "الفجر العظيم"، اليوم، للحشد والرباط الدائم في المسجد الأقصى، لإفشال مخططات الاحتلال والمستوطنين التهويدية، بما فيها موجة الأعياد اليهودية المقبلة، في محاولة لفرض السيطرة الكاملة على المسجد، وتقسيمه زمانيا ومكانيا.

يأتي ذلك في ظل قيام قوات الاحتلال بنشر عناصرها ووحداتها الخاصة في باحات "الأقصى" وعند أبوابه، لقمع الغضب الفلسطيني، وتأمين الحماية الأمنية المشددة لاقتحامات المتطرفين.

في حين تواصل قوات الاحتلال التضييق على دخول المصلين للمسجد الأقصى، وتدقق في هوياتهم وتحتجز بعضها عند أبوابه الخارجية.

الغد ٢٠٢٣/٨/١١ ص١٤

***

إصابة ٣ فلسطينيين بجروح خلال اعتداء المستوطنين عليهم في القدس

فلسطين المحتلة – وكالات – ... أصيب ثلاثة فلسطينيين من حي الثوري في مدينة القدس المحتلة بجروح ورضوض، خلال اعتداء المستوطنين المتطرفين اليهود عليهم في حديقة عامة بالمدينة المحتلة. وقالت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، في بيان، إنه تم نقل المواطنين الثلاثة إلى المستشفى في القدس، حيث أصيب أحدهم بجروح في رأسه بعد ضربه بآلة حادة.

كما اندلعت مواجهات في عدد من الأحياء والبلدات المقدسية بعد اقتحام قوات الاحتلال لها، في قرية الجيب شمال غرب القدس، حيث أطلقت قوات الاحتلال قنابل الغاز والصوت بكثافة تجاه المواطنين واندلعت مواجهات، بالتزامن مع اندلاعها في بلدة العيسوية شمال شرق المدينة، وفي مخيم شعفاط المجاور، وحي عين اللوزة في سلوان. واعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، ١١ فلسطينيا من مناطق متفرقة بالضفة الغربية والقدس المحتلة، في الوقت الذي استولت فيه على مركبتين في الأغوار الشمالية.

وقال نادي الأسير الفلسطيني في بيان، إن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت أحد عشر فلسطينيا خلال حملة دهم وتفتيش شنتها في مناطق مختلفة بالضفة الغربية والقدس المحتلة.

وأشارت الى انه تم تحويل المعتقلين الى التحقيق بحجة المشاركة في أعمال مقاومة مسلحة.

وأضافت، أن الاقتحامات تركزت في محافظة نابلس وجنين وطولكرم وأريحا والخليل وأحياء عدة بالقدس الشرقية المحتلة، مبينة ان قوات الاحتلال داهمت عشرات المنازل وعاثت بها خرابا وذلك بعد التحقيق مع قاطنيها واحتجازهم لساعات.

الدستور ٢٠٢٣/٨/١١ ص١٤

***

الاحتلال يجبر عائلة مقدسية على هدم جزء من منزلها ذاتيا

القدس – أجبرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، الخميس ٢٠٢٣/٨/١٠، عائلة مقدسية من بلدة بيت حنينا شمال مدينة القدس المحتلة، على هدم جزء من منزلها بشكل ذاتي، تفاديا للغرامات الباهظة التي سيدفعها في حال قيام قوات الاحتلال بهدمه. وأفادت مصادر محلية لـــ"وفا"، بأن عائلة مقدسية كانت قد أضافت ٤٥ مترا مربعا على منزلها، لابنتهم نجلاء شاهين وأبنائها في بيت حنينا، وأجبرتهم ســلطات الاحتلال على هدم هذا الجزء من المنزل ذاتيا. ومنذ بداية العام الجاري شهدت المنطقة تصاعدا فــي عمليات هدم المنازل الفلسطينية بدعوى البناء دون ترخيص، يترافق ذلك مع زيادة مخاطر إخلاء مئات الفلسطينيين قسريا من منازل يقيمون فيها منذ عقود طويلة في الشيخ جراح وسلوان لصالح المستوطنين، وفقا لتقرير صدر عن وزارة شؤون القدس. وتواصل بلدية الاحتلال استهداف منازل المقدسيين ومنشآتهم، ولا تسمح لهم بالبناء أو التوسعة بدعوى عدم حصولهم على تراخيص منها، مع العلم أنها لا تُعطيهم إياها بسهولة، كما أنهم يضطرون لدفع مئات آلاف الشواقل للحصول عليها. وبعد أن يبني المقدسي منزله، تلاحقه بلدية الاحتلال من خلال فرض مخالفات على البناء، أو إجباره على الهدم ذاتيا، أو تنفذ الهــدم بآلياتها مقابل غرامة مالية باهظة تفرضها عليه.

الحياة الجديدة ٢٠٢٣/٨/١٠

ومنذ بداية العام الحالي شهدت المنطقة تصاعدا في عمليات هدم المنازل الفلسطينية بدعوى البناء دون ترخيص، يترافق ذلك مع زيادة مخاطر إخلاء مئات الفلسطينيين قسريا من منازل يقيمون فيها منذ عقود طويلة في الشيخ جراح وسلوان لصالح المستوطنين، وفقا لتقرير صدر عن وزارة شؤون القدس.

وتواصل سلطات الاحتلال استهداف منازل المقدسيين ومنشآتهم، ولا تسمح لهم بالبناء أو التوسعة بدعوى عدم حصولهم على تراخيص منها، بالرغم من أنها لا تعطيهم إياها بسهولة، كما أنهم يضطرون لدفع مبالغ باهظة للحصول عليها. وبعد أن يبني المقدسي منزله، تلاحقه بلدية الاحتلال من خلال فرض مخالفات على البناء، أو إجباره على الهدم ذاتيا، أو تنفذ الهدم بآلياتها مقابل غرامة مالية باهظة تفرضها عليه.

***

تقارير/ اعتداءات

الأمم المتحدة: عدد الفلسطينيين الذين قتلتهم إسرائيل حتى الآن هذا العام يتجاوز العدد الإجمالي للقتلى في عام ٢٠٢٢ بأكمله

مع قيام الجيش الإسرائيلي بقتل ١٣ فلسطينيا في الضفة الغربية المحتلة بين ٢٥ يوليو و ١٠ أغسطس ، من بينهم ثلاثة أطفال ، بلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في الضفة الغربية وإسرائيل على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي حتى الآن هذا العام ١٦٧ ويتجاوز العدد الإجمالي للفلسطينيين الذين قتلتهم القوات الإسرائيلية في المجموع لعام ٢٠٢٢، والتي بلغت ١٥٥، وهي بالفعل أعلى حالة وفاة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منذ عام ٢٠٠٥، وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في الأرض الفلسطينية المحتلة في تقريره نصف الأسبوعي عن حماية المدنيين.

بالإضافة إلى عمليات القتل التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، أطلق مستوطن إسرائيلي النار على رجل فلسطيني وقتله وأصاب اثنين آخرين بجروح خلال هجوم شنه مستوطنون في قرية برقة، بالقرب من رام الله، في يوم ٤ آب/أغسطس، مما يرفع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي المستوطنين في الضفة الغربية.

وقال التقرير إن ٢٧٦ فلسطينيا، بينهم ٦٠ طفلا على الأقل، أصيبوا بجروح على يد القوات الإسرائيلية في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بمن فيهم تسعة أشخاص بالذخيرة الحية، بين ٢٥ يوليو/تموز و٧ أغسطس/ آب، وأنه منذ بداية العام أصيب ما مجموعه ٦٨٣ فلسطينيا بالذخيرة الحية على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وهو أكثر من ضعف الفترة المماثلة في عام ٢٠٢٢ ، والتي بلغت ٣٠٧. وفي الوقت نفسه، أصاب المستوطنون الإسرائيليون ستة فلسطينيين، من بينهم طفل، بجروح، وألحقوا الأضرار أيضا بممتلكات فلسطينية في ١٤ حادثة أخرى في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٣، سجلت الأمم المتحدة ٥٩١ حادثة متعلقة بالمستوطنين أسفرت عن وقوع إصابات بين الفلسطينيين أو إلحاق أضرار بالممتلكات أو كليهما.

ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٣٩ في المائة في المتوسط الشهري مقارنة بعام ٢٠٢٢، حيث تم الإبلاغ عن أكبر عدد من الحوادث المتعلقة بالمستوطنين منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل مثل هذه البيانات في عام ٢٠٠٦.

قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي هدمت أو صادرت أو أجبرت أصحابها على هدم ٥٦ مبنى في القدس الشرقية والمنطقة (ج) في الضفة الغربية، بما

في ذلك ستة منازل، بحجة عدم وجود تراخيص بناء تصدرها إسرائيل، والتي يكاد يكون من المستحيل الحصول عليها.

ونتيجة لذلك، هجر ٢٣ فلسطينيا، من بينهم ١٢ طفلا، وتضررت سبل عيش أكثر من ٣،٥٠٠ آخرين. وقدمت الجهات المانحة ستة من المباني المتضررة استجابة لعملية هدم سابقة في تجمع الزعيم البدوي في محافظة القدس، هدم خلالها ما مجموعه ٣٥ مبنى في حادثة واحدة.

وهدم ٥٣ مبنى من المباني المتضررة في المنطقة (ج)، بما في ذلك البنية التحتية لحديقة عامة تخدم تجمع المغير في محافظة رام الله. وهدمت المباني الثلاثة المتبقية في القدس الشرقية، مما أدى إلى تهجير أربع أسر تضم ١٦ فردا، من بينهم سبعة أطفال. وقد دمر أصحابها جميع المباني المهدومة في القدس الشرقية لتجنب دفع غرامات للسلطات الإسرائيلية.

وفا ٢٠٢٣/٨/١٢

***

محكمة الاحتلال تقرّ هدم ستة منازل في الولجة

القدس – رفضت المحكمة المركزية الإسرائيلية في القدس، أمس، استئنافاً من ٦ عائلات في قرية الولجة بالقدس المحتلة، ضد تنفيذ أوامر هدم منازلها، ما يضع ٣٨ منزلاً أخرى تحت خطر الهدم، علاوة على أن ٤٠ منزلاً قد هدمت سابقاً. وقالت "عير عميم" و"بمكوم" اليساريتان الإسرائيليتان في بيان وصل "الأيام": "نظراً لاستنفاد جميع الخيارات القانونية على ما يبدو، يمكن تنفيذ هدم المنازل على الفور وسيترك ٦ أسر، ٣٥ شخصاً في المجموع، بلا مأوى، وهناك حاجة للتدخل لمنع عمليات الهدم من الحدوث يوم الأحد القادم". وأشارت إلى "سياسة التخطيط التمييزية الهادفة إلى اقتلاع مجتمع الولجة من القدس".

وقالت: "بسبب السياسة الإسرائيلية، يستحيل على سكان الولجة الحصول على تصاريح بناء في الجزء الذي تم ضمه من القرية، فمنذ عام ١٩٦٧ لم تضع السلطات الإسرائيلية مخططاً هيكلياً للقرية وعندما بدأ مجتمع الولجة خطته الخاصة في عام ٢٠٠٦، رفضتها لجنة التخطيط اللوائية".

وأضافت: "مع عدم وجود خطة هيكلية معتمدة، لا توجد إمكانية للحصول على تصاريح بناء وتعتبر جميع أعمال البناء في المنطقة منذ عام ١٩٦٧ غير قانونية إسرائيلياً".

واستدركت: "في الوقت نفسه أقرت السلطات الإسرائيلية مخططات وشرعت في بناء آلاف الوحدات السكنية على أراضٍ صودرت من الولجة. وآخرها خطة بناء مستوطنة جديدة تسمى "هار جيلو ويست".

وأشارت إلى أن الولجة هي واحدة من المناطق داخل القدس الشرقية حيث التخطيط الإسرائيلي التمييزي وسياسات الهدم العدوانية هي الأشد قسوة".

وقالت: "منذ عام ٢٠١٦، خضعت لسياسة "الإنفاذ" الأكثر صرامة التي تنفذها هيئة إنفاذ قوانين الأراضي، وهي جهاز تابع لوزارة المالية. إن التأثير المشترك لرفض المخططات الهيكلية إلى جانب التنفيذ الصارم لأوامر الهدم يهدد باقتلاع مجتمع الولجة بأكمله من القدس: على مدار السنوات السبع الماضية، تلقى نصف المنازل أوامر هدم و٤٠ تم هدمها بالفعل".

وأضافت: "في عام ٢٠١٨، تم استئناف دعوى جماعية أمام المحكمة العليا وتم استلام أمر قضائي بتجميد أوامر هدم ٣٨ منزلاً في القرية، وفي آذار ٢٠٢٢، كجزء من الإجراءات، غيرت الدولة موقفها أخيراً، ووافقت على أنه يجوز للمجتمع تقديم خطة مخطط تفصيلي جديدة".

وأشارت في هذا الصدد إلى أنه "بدأت القرية في العمل، حيث تم التعاقد مع فريق تخطيط والعمل بلا كلل على خطة جديدة لإضفاء الشرعية على المنازل وتوفير إطار للتطوير المستقبلي".

وقالت: "في أوائل حزيران ٢٠٢٣، تم تقديم الخطة الجديدة إلى لجنة التخطيط اللوائية لدراستها. بعد مراجعة وثائق الخطة، ردت اللجنة بقائمة من المتطلبات الإضافية، والتي سيسمح استكمالها للخطة باستيفاء "الشروط الأولية"، وستراجع اللجنة الخطة مرة أخرى في تشرين الأول لمعرفة إذا ما كانت المتطلبات قد تم الوفاء بها وتم تحديد موعد جلسة استماع في المحكمة في ٢٣ تشرين الأول".

وأضافت: "إذا تمت الموافقة على هذه الخطة، يمكن أن تقنن المنازل المهددة وتسمح بالتنمية المستقبلية التي تشتد الحاجة إليها". ولكنها أشارت إلى أنه "على الرغم من هذا التقدم، أعلنت وحدة إنفاذ القانون عزمها على هدم ستة منازل مستثناة من تجميد الهدم الموصوف أعلاه".

وقالت: "استأنفت العائلات أمام المحكمة المركزية مطالبة بتأجيل أمر الهدم بسبب التقدم الكبير في عملية التخطيط و٣٨ أمر هدم آخر مجمّد". وأضافت: "كان رد محامي الدولة بالنفي، وبعد ذلك قررت المحكمة صباح اليوم (أمس) رفض الاستئناف". وتابعت: "إن هدم المنازل أثناء عمليات التخطيط الجارية دليل صارخ على عدم وجود النوايا الحسنة التي تمنحها السلطات الإسرائيلية".

الأيام ٢٠٢٣/٨/١١

***

استيطان

الاحتلال ينفذ أضخم مخططات استيطانية

القدس المحتلة – كامل إبراهيم – بصمت ودون إعلانات تقوم وزارة البنى التحتية ووزارة شؤون القدس وبلدية الاحتلال في القدس المحتلة بتنفيذ خطط كانت موضوعة مسبقاً ومرفوضة دولية من الإدارة الامريكية والاتحاد الأوروبي تنص على توسع البؤر الاستيطانية داخل المدينة المحتلة وخاصة البلدة القديمة وتحديداً في الحي الإسلامي ومحيط المسجد الأقصى المبارك، وبناء وتوسيع الأحياء الاستيطانية في أطرافها لتعزل البلدة القديمة عن محيطها الفلسطيني، تمهيدًا لمحاصرة المدينة من جهاتها كافة بأحزمة

ودائرة استيطانية تمتد من الشمال الى الشرق باتجاه الجنوب لتشكل فكي كماشة مع؟القدس الغربية المحتلة تنفيذاً لقرار (توحيد القدس الشرقية مع الغربية) كعاصمة للاحتلال.

دفع هذه المشاريع جاء مباشرة مع تشكيل حكومة اليمين المتطرف بقيادة نتنياهو وبن غفير وسموتريش بداية العام الجاري، التي اقرت ٢٦ خطة استيطانية رئيسية و١١توسيع مخططات قائمة، لغرض التوسع كافة المستوطنات في القدس الشرقية المحتلة في غضون ٤سنوات قادمة.

ومن المقرر أن تناقش «اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء» التابعة لوزارة داخلية الاحتلال، الاثنين المقبل، خطة لـ"ترسيخ الوجود اليهودي» في المدينة المحتلة، تمهيدًا للموافقة عليها، بغية البدء في تنفيذها. ويبدأ المشروع الاستيطاني من جنوب القدس المحتلة بمستوطنة «جيلو» المقامة على أراضي بيت جالا وبيت لحم، ومن ثم بلدة صور باهر جنوبًا، والسواحرة الشرقية وبلدة أبو ديس شرقًا، وصولًا إلى تجمع مستوطنات «معاليه أدوميم» شرقي مدينة القدس التي تمتد منطقة نفوذها حتى النبي موسى على مشارف مدينة اريحا شرقاً. حسب مخطط سلطات الاحتلال سيجري مصادرة ٣٧ ألف دونم من الأراضي الفلسطينية في المناطق المستهدفة لبناء ٥٧ ألف وحدة استيطانية، لجلب نحو ٢٢٥ ألف مستوطن وتوطينهم في غلاف ومحيط مدينة القدس حتى العام ٢٠٣٠، بهدف تغيير الوضع الديمغرافي في القدس، لصالح المستوطنين وتهويد المدينة وحسم مستقبلها في فترة حكم اليمين الصهيوني قبل الشروع في أي مفاوضات مستقبلية. ويشير إلى أن أغلب الوحدات الاستيطانية المنوي إقامتها بمحاذاة الطريق الالتفافي الأمريكي المعروف بـ «شارع الطوق»، والذي يهدف إلى تطويق القدس الشرقية المحتلة بالمستوطنات والشوارع، وربط المستوطنات المحيطة بها ببعضها البعض لعزلها عن امتدادها بالضفة الغربية المحتلة.

ويأتي هذا المخطط الاستيطاني، ضمن مشروع «القدس الكبرى»، الذي يمتد على ١١% من مساحة الضفة الغربية ويفصل شمالها عن جنوبها للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقبلًا.

من جانب آخر أقدم مستوطنون أمس، على مهاجمة أراضي المواطنين في برقة وصفا ودمروا مركبة بقرية ترمسعيا شمال مدينة رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة.

وقال الأهالي في صفا قضاء رام الله ان مجموعة من المستوطنين هاجمت عدد من المزارعين في أراضي البلدة ودمروا سيارتين والحقوا اضرار في سيارة ثالثة كانت تقف على طرف الشارع العام في البلدة.

وقال الناشط كاظم حج محمد «إن مستوطنين هاجموا مركبة المواطن أحمد كمال أبو عليا في منطقة سهل ترمسعيا وحطموا زجاجها، ولاذوا بالفرار».

وتصاعدت في الآونة الأخيرة اعتداءات المستوطنين على المواطنين وممتلكاتهم في الضفة الغربية المحتلة، في ظل دعم كبير من قبل حكومة الاحتلال المتطرفة.

وكشف مركز فلسطين لدراسات الاسرى في تقرير له أمس، أن محاكم الاحتلال أصدرت منذ بداية العام ما يقارب من ٢٠٠٠ قرار اداري طالت كافة شرائح المجتمع الفلسطيني بما فيها النساء

والمرضى وكبار السن والأسرى المحررين، كذلك لاحقت القاصرين الفلسطينيين ما دون الثامنة عشر من أعمارهم، «ولا يزال يعتقل الاحتلال ١٩ قاصرًا تحت الاعتقال الإداري في ظروف قاسية بقسم الأشبال في سجني عوفر ومجدو».

وقال مدير المركز رياض الأشقر، «إن محكمتي سالم عوفر العسكريتين أصدرت منذ بداية العام الجاري ما يزيد عن ٣٤ قرار اعتقال ادارى بحق قاصرين بين جديد وتجديد، بعضهم تم التجديد له ثلاث مرات متتالية، لفترات تمتد ما بين ٣ شهور الى ٦ شهور، فيما حرمت العديد من طلاب الثانوية العامة من التقدم للامتحانات النهائية لهذا العام بسبب الاعتقال الإداري».

واتهم الأشقر الاحتلال بإساءة استخدام إجراء الاعتقال الإداري، «فاستغلت الإجازة القانونية المسموح بها في الظروف الاستثنائية، وتوسعت في تطبيقها، دون التزام بالمبادئ والإجراءات القضائية المنصوص عليها، ولا بالضمانات التي حددها القانون الدولي، وأصبحت تستخدمه كأداة عقاب جماعي بحق الفلسطينيين بكافة فئاتهم بما فيها النساء والأطفال.

وكشف أنه نتيجة تكثيف أوامر الاعتقال الإداري بحق الأسرى ارتفعت أعداد الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال الى ما يزيد عن (١٢٠٠) أسيرًا غالبيتهم أسرى محررين قضوا فترات مختلفة داخل السجون وأعيد اعتقالهم مرة أخرى، وجدد لمعظمهم لفترات أخرى.وجدد الأشقر مطالبته المؤسسات الدولية التدخل بشكل عاجل لوقف هذه «المجزرة» بحق أعمار الأسرى الفلسطينيين، ووضع قيود صارمة على فرض الاعتقال الإداري، تماشيًا مع نصوص المواثيق الإنسانية.

الرأي ٢٠٢٣/٨/١٣ ص١١

***

تقارير

مطالبات بتدخل دولي.. والمستوطنون يصعدون اعتداءاتهم على الفلسطينيين وممتلكاتهم

نادية سعد الدين – عمان – شهدت الضفة الغربية، أمس، مزيدا من اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم وأراضيهم الزراعية في رام الله ونابلس، في حين طالب الفلسطينيون بتدخل دولي ضد اجراءات الاحتلال القمعية والاعتقال الاداري المسلط عليهم

ولفت المركز الفلسطيني، إلى خشية الاحتلال الإسرائيلي، من تصاعد عمليات المقاومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ ردا على جرائمه وانتهاكاته بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم، واعتداءاته المتواصلة بحق المسجد الأقصى المبارك.

وأفاد بأن الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، قد "شهدت في الفترة ما بين الرابع إلى العاشر من شهر أغسطس (آب) الحالي ٢٠٧ أعمال مقاومة فلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي".

وشهدت "الضفة الغربية، بما فيها القدس الغربية، نحو ٧٧ مواجهة بين الشبان الفلسطينيين من جانب وجنود الاحتلال وقطعان المستوطنين من جانب آخر"، وفق رصد المركز الفلسطيني.

وفي الأثناء؛ نقل موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية عن مسؤول إسرائيلي كبير، لم تسمه، قوله أن "حكومة الاحتلال الحالية ليس لديها ما تعطيه للفلسطينيين، ولذلك لن يكون هناك أي تجميد للبناء الاستيطاني حتى ولو لثانية واحدة"، وفق مزاعمه.

وادعى المسؤول الإسرائيلي، بأن سلطات الاحتلال مستعدة للدخول في مفاوضات مع السلطة الفلسطينية، لكن ليس من الواضح حتى أن الرئيس عباس (أبو مازن) يريد ذلك"، بحسب مزاعمه.

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، قال في السابع من الشهر الحالي، إن هناك حراكا سياسيا مهما تشهده المنطقة، والرئيس عباس يشارك في هذا الحراك بنشاط عالي.

مطالبة المجتمع الدولي بالتحرك

طالبت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، المجتمع الدولي الخروج عن صمته تجاه جريمة الاعتقال الإداري، التي تمارسها منظومة الاحتلال الإسرائيلي بوقاحة، وفيها تجاوزات لكل القوانين والأعراف الدولية".

وقالت الهيئة في بيان صدر عنها، امس، إن "المطلوب اليوم تحرك حقيقي جريء لتشكيل لجنة حقوقية وإنسانية دولية، تتوجه فورًا الى سجون الاحتلال، تلامس الجريمة بكل تفاصيلها، وتشاهد عن قرب معاناة المعتقلين الإداريين، الذين يحتجزون دون أي تهم أو محاكمات، ويعيشون تحت رحمة ومزاجية ما يسمون بضباط جهاز المخابرات الإسرائيلية، الذين يتولون المتابعة الأمنية للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية".

وأضافت أن "التجاوزات اللاأخلاقية واللاإنسانية في استخدام هذه السياسة من قبل دولة الاحتلال، تتجاوز كل مبادئ القانون الدولي والإنسانية، واستخفاف بكافة التشكيلات الإقليمية والدولية، وفيها تناقض حقيقي مع مدعي ومنظّري الديمقراطية في كل بقاع الأرض وفي مقدمتها أميركا وأوروبا".

وأوضحت الهيئة أن "جريمة الاعتقال الإداري أصبحت سيفًا مسلطًا على رقاب كل أبناء الشعب الفلسطيني، فالعشرات والمئات اليوم يدفعون ثمنًا من أعمارهم جراء آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي، أو لنشاطات وطنية سلمية، وكأن الاحتلال يريد لنا أن نقبل جرائمه بصمت".

وقالت الهيئة: "إننا اليوم بصدد معركة حقيقية يخوضها الأسرى الإداريون، لكسر سياسة الاعتقال الإداري، حيث بدأت الخطوات التصعيدية في العديد من السجون والمعتقلات منذ أسبوعين، واليوم يخوض ١٣ منهم إضرابا مفتوحا عن الطعام، والعدد مهيأ للزيادة والارتفاع مع الأيام القادمة".

الغد ٢٠٢٣/٨/١٣ ص٢٦

***

مصير مجهول ينتظر طلبة مقدسيين بعد تجميد المتطرف سموتريتش ميزانية التعليم

القدس المحتلة – وكالات – يواجه طلبة مقدسيون مصيرا مجهولا، بعد تجميد وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش ميزانية مخصصة للمنح الدراسية، ودعم التعليم العالي في مدينة

القدس المحتلة، في خطوة وصفها اتحاد لجان أولياء الأمور بأنها "مجحفة وخطيرة"، ولها أثار سلبية على حقوق الطلبة المقدسيين.

والثلاثاء الماضي، أعلن سموتريتش نيته تجميد ٢٠٠ مليون شيكل كانت مخصصة للطلاب المقدسيين شرقي القدس للمشاركة في الفصول التحضيرية في الجامعة العبرية بالقدس، وكليتين قبل التسجيل في الدراسات الأكاديمية.

وزعم سموتريتش، في محادثات مغلقة، أن "دمج العرب في الجامعات يشجع القومية والتطرف، كما يوجد معارضة مبدئية لتحويل الأموال".

وأضاف أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو دعم قراره بتجميد ميزانية التعليم العالي لصالح طلاب جامعات من القدس بمبلغ ٢٠٠ مليون شيكل، وهو يعمل بالتنسيق معه، ويدعم هذا الموقف، وقد حصلت على موافقته، هذا قرار نهائي، وهذه الأموال لن تُحوّل".

الناطق الإعلامي باسم اتحاد لجان أولياء الأمور بالقدس رمضان طه يقول: إن "قرار سموتريتش بتجميد ميزانية مخصصة لدعم التعليم العالي مجحف، يدلل على مدى عنصرية حكومة الاحتلال، وإصرارها على تهويد التعليم بالمدينة".

ويضيف طه أن هذا القرار يشكل خطورة كبيرة، لما له من آثار سلبية على حقوق الطلبة المقدسيين في الجامعات الإسرائيلية، وممارسة حقهم في التعليم العالي، وهو نابع من تفكير عنصري وتمييز بين الطلاب العرب والإسرائيليين".

ويوضح أن القرار سيؤدي إلى أمور لا تحمد عقباها، لأن منع حصول الطلبة على المنح الدراسية للتعليم في الجامعات الإسرائيلية، سيدفعهم إلى ترك الدراسة والاتجاه إلى سوق العمل، من أجل جعلهم مجرد أيدي عاملة في مصانع وورش إسرائيلية لا تخدم سوى مصلحة الاحتلال.

ويشير إلى أن الاحتلال لا يريد أن يكون هناك أناس مثقفين ومتعلمين لهم كيان ودور فاعل في خدمة المجتمع الفلسطيني والمقدسي.

ويبين أن مدينة القدس تعاني ظروفا اقتصادية صعبة، في ظل الهجمة الإسرائيلية التي تعاني منها، بهدف تفريغها من أهلها، وهذا الإجراء يأتي كخطوة مكملة ومساهمة في عملية تضييق الخناق على المقدسيين، مما يساهم في عدم قدرة الأهالي على دفع الرسوم الجامعية لأبنائهم.

ويلفت طه إلى أن الاحتلال يعمل ضمن خطة ممنهجة لتهويد التعليم في القدس، وطمس الهوية الوطنية، وحرف البوصلة عما يجري بالمدينة، من خلال تحريف المنهاج الفلسطيني، وافتتاح مدارس جديدة بنظام التعليم الإسرائيلي، وعدم بناء صفوف جديدة بالمدارس المقدسية، وتضييق الخناق على مدراء المدارس وعدم منحهم الميزانيات. ويقول من حقنا كمقدسيين أن يكون لنا تعليم خاص بنا، ضمن منهاج ينتمي لهويتنا الفلسطينية، ويعمل على تعزيز صمودنا وتثبيتنا داخل المدينة المقدسة". ويواجه التعليم كما يؤكد طه ضغوطا إسرائيلية كبيرة، من أجل تدريس المنهاج الإسرائيلي، وفرض سيطرة الاحتلال على

التعليم بشكل كامل، في محاولة لشطب الهوية والتاريخ الفلسطيني. ويوضح أن قطاع التعليم يعاني من أخطار حقيقية ومحدقة، بسبب منع الاحتلال دفع الميزانيات للمدارس التي تُدرس المنهاج الفلسطيني، مما يساهم في عرقلة العملية التعليمية، وإيجاد خلل في استيعاب الطلبة بهذه المدارس، والضغط عليهم للانخراط بالمدارس التي تدرس المنهاج الإسرائيلي. ويضيف نحن كأهال ولجان أولياء أمور بالقدس نرفض بشدة كل الإجراءات الإسرائيلية بحق التعليم وطلبة القدس، ونطالب الجميع بالوقوف عند مسؤولياته لمنع تدحرج كرة الثلج، والضغط على الاحتلال للتراجع عن هذه القرارات، كونها تخالف كل المواثيق الدولية. وحول اتخاذ خطوات لمواجهة قرارات الاحتلال، يقول طه "نحن نعول على أهالي القدس، والشارع الفلسطيني في الثبات على حقنا بأن يكون التعليم والمنهاج فلسطينيا، وعقدنا العديد من الاجتماعات لتوعية الأهالي والطلبة بمدى خطورة استهداف التعليم، ومحاولات الاحتلال لتهويده. ويضيف "ناشدنا عدة مؤسسات دولية مختصة بشؤون التعليم في القدس، بما فيها منظمة اليونسكو بضرورة الوقوف عند مسؤولياتها للحفاظ على التعليم الفلسطيني، والتدخل العاجل لعدم القبول بأية ضغوطات تُمارس علينا بغية تعليم المنهاج الإسرائيلي".

ويتابع "نحن بصدد رفع قضايا قانونية لدى المحاكم، للحصول على حقنا في التعليم، لأن الضغوطات التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق المقدسيين عنصرية تهدف إلى تفريغنا من محتوانا الثقافي والإنساني والتعليمي". ويتخوف أهالي الطلبة ولجان أولياء الأمور من عدم انتظام العملية التعليمية في القدس، مع افتتاح العام الدراسي الجديد، محملين الاحتلال المسؤولية الكاملة عن أي تداعيات قد تحدث، مطالبين إياه بالتراجع عن قراراته كي يمارس أبناؤهم حقهم الكامل في التعليم.

الغد ٢٠٢٣/٨/١٢ ص١٢

***

عائلة صب لبن تطالب بالتصدّي لتغوّل الاحتلال على المقدسيين وممتلكاتهم

القدس المحتلة – لم تكتف سلطات الاحتلال الإسرائيلي بسلب منزل عائلة صب لبن في مدينة القدس وتسليمها للمستوطنين، بل باتت تطالب العائلة بدفع تعويضات تصل إلى ٩ آلاف دولار، بدل أتعاب قانونية. وأخلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ١١ يوليو/ تموز الماضي، منزل عائلة "صب لبن" في عقبة الخالدية بالبلدة القديمة في مدينة القدس المحتلة بالقوة، وسلمته للمستوطنين.

المقدسية نورا صب لبن صاحبة المنزل المسروق والمصادر، قالت: إن ما يمارسه الاحتلال هو تطهير عرقي بحق الفلسطينيين بالقدس المحتلة. وأكدت صب لبن أن الاحتلال يحاول منذ سنوات إخلاءنا من منزلنا أنا وأولادي، والآن يطالبنا بمبالغ كبيرة غرامات مقابل إخلاء المنزل وللمحاكم. وأشارت صب لبن إلى أن الاحتلال يتبع سياسة ممنهجة ضد الفلسطينيين تهدف لترحيل أكبر عدد ممكن لصالح المستوطنين في القدس المحتلة. وتابعت بقولها "الاحتلال لن يستطيع كسر عزيمتنا وصمودنا وثباتنا رغم

القتل والتهجير وكل الأساليب التعسفية التي يتبعها ضاربًا بعرض الحائط كل القرارات والشرائع الدولية"، وفق حرية نيوز.

وطالبت نورا صب لبن العالم العربي والإسلامي أن يقفوا وقفة جدية إلى جانب المقدسيين والفلسطينيين في مواجهة تغوّل الاحتلال ومستوطنيه.

المركز الفلسطيني للإعلام ٢٠٢٣/٨/١١

***

التذمر من سياسات إسرائيل

أكثر من ١٢٠٠ أكاديمي يوقعون عريضة تتحدث عن النظام العنصري الإسرائيلي

رام الله – أطلق أكاديميون عالميون وشخصيات عامة عريضة تتحدث عن النظام العنصري الإسرائيلي، الذي تسبب به الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد غير القانوني للأرض الفلسطينية.

ووقع العريضة التي جاءت تحت عنوان "الفيل في الغرفة"، ١٢٢٠ أكاديميا (حتى موعد نشر الخبر) من إسرائيلي والولايات المتحدة الأميركية، ودول أخرى، من بينهم أكاديميون من جامعات ييل وهارفارد وشيكاغو وميتشيغان وواشنطن وبرينستون، فضلا عن أساتذة جامعات من بريطانيا وألمانيا. هذا إلى جانب أكاديميين إسرائيليين من جامعات تل أبيب والعبرية وحيفا، وبن غوريون.

وقال الأكاديمون إن الشعب الفلسطيني يفتقر إلى جميع الحقوق الأساسية، ويواجهون عنفا مستمرا؛ ففي هذا العام وحده، قتلت القوات الإسرائيلية أكثر من ١٩٠ فلسطينيا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهدمت أكثر من ٥٩٠ مبنى، عدا عن انتهاكات المستوطنين الذين حرقوا ونهبوا وقتلوا ويفلتون من العقاب.

وأضافوا: "لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية لليهود في إسرائيل طالما يعيش الفلسطينيون في ظل نظام الفصل العنصري، والهدف النهائي من الإصلاح القضائي هو تشديد القيود على غزة، وحرمان الفلسطينيين من حقوق متساوية خارج الخط الأخضر وداخله، وضم المزيد من الأراضي، وتطهير الفلسطينيين عرقيا من جميع الأراضي الواقعة تحت الحكم الإسرائيلي".

ولفتت العريضة "لطالما كان اليهود الأميركيون في طليعة قضايا العدالة الاجتماعية، من المساواة العرقية إلى حقوق الإجهاض، لكنهم لم يولوا اهتماما كافيا بالفيل الموجود في الغرفة: احتلال إسرائيل طويل الأمد، والذي أسفر عن نظام فصل عنصري".

ودعت العريضة "قادة يهود أميركا الشمالية وقادة المؤسسات والعلماء والحاخامات والمعلمين إلى دعم حركة الاحتجاج الإسرائيلية، ودعوتها إلى تبني المساواة لليهود والفلسطينيين داخل الخط الأخضر وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة".

وأكدت دعم منظمات حقوق الإنسان التي تدافع عن الفلسطينيين وتقدم معلومات في الوقت الحقيقي عن الواقع المعاش للاحتلال والفصل العنصري، والالتزام بإصلاح المعايير والمناهج التعليمية للأطفال والشباب اليهود من أجل تقديم تقييم أكثر صدقا لماضي إسرائيل وحاضرها.

وطالبت العريضة القادة المنتخبين في الولايات المتحدة بالمساعدة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتقييد استخدام المساعدات العسكرية الأميركية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى...>>.

<<... وثمن رئيس المجلس الوطني روحي فتوح، توقيع أكثر من ١٢٠٠ أكاديمي على عريضة مفتوحة تساوي احتلال إسرائيل للضفة الغربية بالفصل العنصري.

وأكد فتوح أن هذه العريضة خطوة في كشف وفضح مدى عنصرية هذا الاحتلال وحجم جرائمه وانتهاكاته بحق الشعب الفلسطيني ومقدساته، كما تعكس حجم الدعم والتأييد لعدالة القضية الفلسطينية.

ودعا الدول الأوروبية وأعضاء البرلمانات الاوربية والمنظمات الدولية تبني هذه الوثيقة واعتمادها وتحمل مسؤولياتها، كما طالب البرلمانيين والاحزاب والسياسيين والاعلاميين واصحاب الرأي والفكر في المجتمع الدولي بالانضمام للتوقيع على هذه العريضة لمحاصرة نظام الابارتهايد الاسرائيلي وفضح وتجريم ممارسات الاحتلال وسياساته العنصرية ومحاسبته امام المحاكم الدولية والوقوف مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وقال إن فضح اخر واطول احتلال بالتاريخ ووصفه بنظام فصل وتمييز عنصري استنادا إلى ما يقوم به من جرائم، وفضح مدى التمييز والفصل العنصري الذي تقوم به دولة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، من قادة رأي وكتاب دولين واكاديمين وحقوقيين اسرائيليين وأميركيين، موقف شجاعة وسلاح قوي سيدعم عدالة قضية شعبنا ووجوده وحقوقه السياسية والمدنية وحقه بالحرية والاستقلال ومحاكمة الاحتلال وقادته على جرائمهم التي لن تسقط بالتقادم.

الحياة الجديدة ١١+٢٠٢٣/٨/١٢

كما أكد مدير مركز جذور لحقوق الإنسان في الأردن فوزي سمهوري، أهمية توقيع مئات الأكاديميين الدوليين على عريضة تطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتكوين رأي عام داعم للقضية الفلسطينية.

وشدد سمهوري في حديث لإذاعة "صوت فلسطين"، اليوم السبت، على أهمية العريضة لاستقطاب مزيد من التأييد للشعب الفلسطيني.

وأضاف أن العريضة تساهم بتشكيل رؤية عالمية حول نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، وأنها طرحت الإشكالية بعدم إمكانية تحقيق الديمقراطية مع وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يؤثر على كافة مناحي الحياة لأبناء للشعب الفلسطيني...>>.

<<... كما أكد رئيس الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال رمزي عودة، أهمية العريضة التي وقع عليها أكاديميون عالميون وشخصيات عامة، تطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ووقف دعم إسرائيل.

واعتبر عودة أن هذه العريضة تخاطب الرأي العام الإسرائيلي والأميركي، وهي صادرة عن أكاديميين قادرين على إحداث تغيير في مراكز صنع القرار.

وأضاف في حديث لإذاعة صوت فلسطين، اليوم السبت، أنه يمكن البناء على هذه العريضة في تغيير سياسات الدول تجاه إسرائيل، لا سيما ما يتعلق بالدعم المالي والعسكري ووقف سياسات الفصل العنصرية، لافتا إلى أنها ستكون أيضا أداة بيد فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٣/٨/١٢

***

آراء عربية

منظومة ثلاثية جديدة في القضية

د. عزت جرادات

من إزالة آثار العدوان إلى الإحتلال الدائم:

– بعد الإحتلال المشؤوم (١٩٦٧)، إرتفع شعار إزالة آثار العدوان فكان هو شعار المعركة السياسية والدبلوماسية، وجاءت عدة مبادرات أردنية وأمريكية وإسرائيلية، والمبادرات من اسرائيل كانت تأتي من قادة الصهيونية في اسرائيل، صقوراً وحمائم.

– وانتهى الأمر بفشل تلك المبادرات لسبب واحد في تقديري وهو أن إسرائيل لم تكن وما تزال لا تريد الصلح آنذاك، حيث لم يظهر بعد مصطلح السلام إلى أن جاء القرار الدولي بحل الدولتيْن واستطاعت إسرائيل، سياسياً ودبلوماسياً وعملياً وواقعياً، وتمكنت من تكفينحل الدولتيْن.

وأصبح شعارها غير المعلن هو الإحتلال الدائم، فهو يمكنها من إستلاب الأرض، وربط الضفة المحتلة بإسرائيل اقتصادياً، وتنفيذ المشاريع الإستيطانية، وأخيراً خطتها في إتساع التطبيع العربي–الإسرائيلي فالأحتلال الدائم أصبحت مظاهره ومقوماته واضحة.

* أما الولايات المتحدة الأمريكية، وحيث لم تنجح مبادرات الرؤساء لتحقيق الحل الشامل العادل، وحيث الفشل في إدارة عملية السلام سواءً مع اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد الأوروبي وروسيا ومنظمة الأمم المتحدة)، أو بانفرادها كراع لعملية السلام، فانتهى دورها باعتبارها أن الوقت غير ملائم لحل الدولتيْن وأن البديل هو – خفض العنف – في المنطقة واصبح هذا الشعار عنوانا لسياستها في المنطقة.

* أما النظام العربي، وبعد ما أخفق في إزالة آثار العدوان، واعتمد الخيار السلمي خياراً استراتيجياً وحيداً، وانهيار التضامن العربي من أجل القضية، بعد جميع هذه الإخفاقات لم يبق أمامه سوى إعلان التمسك بحل الدولتيْن، والنظام العربي يدرك بوعيه السياسي إن إسرائيل قد كفّنتْ ذلك الحل، وأن

الولايات المتحدة الأمريكية قد جمّدته؛ وأن ما يسمى المجتمع الدولي لا يعتبر الحل من اهتماماته. وبقي (التمسك بحل الدولتيْن) تعبيراً دائما في الإجماعات العربية، مثنى وثلاث ورباع أو في الإجتماعات العربية أو في اجتماعات المنظمات الدولية.

فعنوان المعركة أصبح: الإحتلال الدائم، وخفض العنف، والتمسك بحل الدولتيْن، لكل من الأطراف الإسرائيلية والأمريكية والعربية على الترتيب.

الدستور ٢٠٢٣/٨/١٣ ص١٥

***

اخبار بالانجليزية

Jordan welcomes Australia's 'Occupied Palestinian Territories' stance

The Ministry of Foreign Affairs and Expatriates has welcomed the announcement by Australian Foreign Minister Penny Wong regarding her country's intention to revert to using the term "Occupied Palestinian Territories." Minister Wong also emphasized the illegality of Israeli settlements under international law.

Ambassador Sinan Majali, the spokesperson for the ministry, expressed gratitude for Australia's stance, which aligns with international law and the pursuit of a two-state solution, the Jordan News Agency, Petra reported. This solution aims to achieve a just and lasting peace by establishing an independent Palestinian state along the pre-June 4, 1967 borders, with East Jerusalem as its capital.

Jordan Now News 12-8-2023

***

President Abbas to travel to Egypt tomorrow to participate in the Egyptian-Jordanian-Palestinian tripartite summit

President Mahmoud Abbas will travel to Egypt tomorrow, Sunday, on an official visit at the invitation of President Abdel Fattah el-Sisi to participate the Egyptian-Jordanian-Palestinian tripartite summit.

Palestine's ambassador to Egypt, Diab al-Louh, said that the tripartite summit, which brings together Presidents Mahmoud Abbas and Abdel Fattah el-Sisi, and the Jordanian monarch, King Abdullah II, in the city of El-Alamein, will discuss the various issues at the Arab, regional and international levels in order to unify their positions on how to deal with the political, regional and international movements.

The three leaders will also discuss the latest developments in the Palestinian issue and coordinate positions on garnering international support to end the suffering of the Palestinian people, achieve their legitimate national rights to freedom and independence, and establish their state with East Jerusalem as its capital.

WAFA 12-8-2023

***

Australian Senator urges government to recognize State of Palestine

Australian Senator Lidia Thorpe has called on the Australian Government to recognize the sovereignty of the State of Palestine over the lands illegally occupied by Israel since 1967 and to call for the Israeli government to end the illegal occupation.

"This government must recognize sovereignty abroad and at home, recognize the sovereignty of the Palestinian people over all the land taken since 1967 and must call for the Israeli government to end the illegal occupation," said Thorpe in a speech before the Australian Senate.

Senator Thorpe also welcomed the Australian government changing its language this week to recognize the occupation of the State of Palestine as illegal under international law, and called on the government "to continue on this path to truth."

She condemned "the violent occupation of Palestine, the brutality of the colonial power that is Israel and their state-sanctioned murder of the Palestinians."

"In 2022," said the Australian Senator, "Israeli forces murdered more than 170 Palestinians, including 53 children. Since the start of 2023, 160 lives have been taken, including 35 children. Three of these murders happened only 4 days ago."

She continued, "We know how it feels to be on the end of a slow pervasive violence that claims more and more lives as time goes on, with no one blinking an eye. We know about apartheid, and we know about being occupied by a power incapable of recognizing the truth."

"Almost 140 nations including the Vatican have recognized Palestine as a state, but not Australia. Unsurprisingly, colonial powers are brothers in blood and have a common problem with recognizing sovereignty both at home and abroad."

WAFA 11-8-2023

***

UN: Number of Palestinians killed by Israel so far this year surpasses the total number killed in all of 2022

With the Israeli army killing 13 Palestinians in the occupied West Bank between 25 July and 10 August, including three children, the number of Palestinians killed in the West Bank and Israel by Israeli occupation forces so far this year reached 167 and surpasses the total number of Palestinians killed by Israeli forces in all of 2022, which amounted to 155, already the highest fatalities in the West Bank, including East Jerusalem, since 2005, according to the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) in the occupied Palestinian territory in its bi-weekly Protection of Civilians report.

In addition to the Israeli army killings, an Israeli settler shot and killed a Palestinian man and injured two others during a settler attack in Burqa village, near Ramallah, on 4 August, which raises the number of Palestinians killed by settlers in the West Bank, including East Jerusalem, since the beginning of 2023 until 7 August to seven, said OCHA.

It said that 276 Palestinians, including at least 60 children, were injured by Israeli forces across the West Bank, including nine people by live ammunition, between July 25 and August 7, and that since the beginning of the year a total of 683 Palestinians were injured with live ammunition by Israeli forces in the West Bank, which is more than double the equivalent period in 2022, which amounted to 307.

At the same time, six Palestinians, including one child, were injured by Israeli settlers, who also damaged Palestinian property in another 14 instances across the West Bank.

In the first six months of 2023, the UN recorded 591 settler-related incidents resulting in Palestinian casualties, property damage, or both. This is a 39 percent increase in the monthly average when compared with 2022, during which the highest number of settler-related incidents since the UN began recording such data in 2006 was reported.

OCHA said that the Israeli occupation authorities demolished, confiscated, or forced people to demolish 56 structures in East Jerusalem and Area C of the West Bank, including six homes, citing the lack of Israeli-issued building permits, which are almost impossible to obtain. As a result, 23 Palestinians, including 12 children, were displaced, and the livelihoods of more than 3,500 others were affected.

Six of the affected structures were provided by donors in response to a previous demolition in al-Zaayyem Bedouin community in the Jerusalem governorate, during which a total of 35 structures were demolished in a single incident.

Fifty-three of the affected structures were demolished in Area C, including the infrastructure of a public park serving the community of al Mughayyir in the Ramallah governorate. The remaining three structures were demolished in East Jerusalem, resulting in the displacement of four households, comprising 16 people, including seven children. All of the demolished structures in East Jerusalem were destroyed by their owners to avoid the payment of fines to the Israeli authorities.

WAFA 12-8-2023

Occupation forces detain two Palestinians in Jerusalem, Jenin

Israeli occupation forces arrested two Palestinians today in two separate incidents in occupied Jerusalem and in the West Bank province of Jenin, according to local and Palestinian security sources.

In occupied Jerusalem, Israeli occupation police arrested a Palestinian young man, Yousef Rajabi, in the neighborhood of Silwan.

In Jenin, north of the occupied West Bank, the Israeli occupation army arrested a Palestinian young man while he was trying to cross the Israeli checkpoint of Dotan, which straddles the Jenin-Tulkarm highway. He was identified as Majd Abu Ebeid.

WAFA 12-8-2023

***

"البقرات الخمس".. خطوة أخيرة

تسبق بناء "الهيكل" مكان الأقصى

المكان
المسجد الاقصى

الهدف
بناء "الهيكل الثالث"

المنفذ
- منظمة "بونا"
- معهد "ميكداش"

بتسهيل من
وزارات حكومة الاحتلال

المشروع
إحضار 5 بقرات حُمُرٍ من أمريكا لفلسطين

اختيرت
بمواصفات الكتب اليهودية

المعتقدات
- إحضار 5 بقرات بشروط معينة
- تربيتهم للبدء بالطقوس
- ذبح بقرة على جبل الزيتون
- حرقها وخلط رمادها بماء يتطهر به اليهود
- الانضمام لصفوف مقتحمي الأقصى

التداعيات
- وصول ملايين اليهود للأقصى
- إقامة الهيكل الـ3 على أنقاضه
- تفريغ المصلين من المسجد ومحيطه
- إشعال المنطقة بتوسيع المقتنعين باقتحامه

المصدر: متابعة صفا

صفا وكالة الصحافة الفلسطينية Palestinian Press Agency